العوامل المؤثرة على إسهام المرأة المصرية في تنمية المجتمع المحلي "دراسة ميدانية على عينة من عضوات المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسماعيلية"

إعـــداد الباحثة/ ســانـــدي لطـــيف نظـــمي خله

المستخـــلص باللـــغة العربـــية

تُعد قضايا المرأة جزءًا أساسيًّا من خطاب التنمية في الـــدول المتقدمـــة والناميـــة علـــى حد سواء، فقد أصبح العالم يقيم الـــدول حســـب معـــايير التنميـــة البشـــرية ومـــدى الاهتمـــام بالإنسان، والدول أصبحت ترتب دوليًّا على حسب هذه المعـــايير حيـــث إن مـــن المعـــايير الـــتي تستخدم في قياس مدى تقدم أي مجتمع ومدى اهتمامـــه بالتنميـــة البشـــرية معيـــاران أساســـيان هما: تمكين المرأة، ومشاركة المرأة. وبناءً على ذلـــك، بزلـــت مصـــر جهـــودًا عديـــدة للنـــهوض بالمرأة، وعلى الرغم من ذلك أكدت تقارير التنمية البشرية المصرية تدني وضـــع المـــرأة والـــتي مـــا زالت تعاني من ضعف للمشاركة. وعرضت الدراسة الحالية بعض العوامل المـــؤثرة علـــى إســـهام المرأة المصرية في تنمية المجتمع وطرحت عددًا من المقترحـــات والتوصـــيات القضـــاء علـــى تلـــك العقبات وتمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع المصري.

الكلمات الافتتاحية: المرأة المصرية، التنمية، المساهمة، المجتمع المحلي.

Abstract in English

Women's issues are considered an essential part of the development discourse in developed and developing countries alike. The world has begun to evaluate countries according to standards of human development and the extent of concern for human beings. His interest in human development has two basic criteria: women's empowerment and women's participation. Accordingly, Egypt made many efforts to advance women, and despite that, the Egyptian human development reports confirmed the low status of women, who still suffer from weakness for participation. The current study presented some of the factors influencing the contribution of Egyptian women to the development of society and put forward a few proposals and recommendations to eliminate these obstacles and enable women to participate in the development of Egyptian society.

Introductory words: Egyptian women, development, contribution, and the local community.

أولًا: المقـــدمـــة:

تُعد قضية المرأة من القضايا المهمة الـــتي حظيـــت باهتمـــام العـــالم، نظـــرًا لمكانتـــها ودورها في المجتـــع، فهي نصف المجتمع، ولن يتمكن أي مجتمـــع مـــن تحقيـــق أهدافـــه وتطلعاتـــه نحو التقدم والتنمية إذا كان نصفه معطلاً لا يسهم في عملية البناء.

والاهتمام بقضايا المرأة ومشـــاركتها وإســـهاماتها في تنمـــــة مجتمعاتهـــا جـــاء مـــن منطلق أن المرأة هي إحدى الركائز الأساسية لبناء الثروة البشـــرية، وينبغـــي أن تتمحـــور حـــول تمكينها ودعم نفوذها وتنظيم قدراتها وإعطاءها مكانتـــها وتغـــيير إدراكهـــا لنفســـها علـــى نحـــو يجعلها قادرة على الاختيـــار، ومســـاهمات المـــرأة في التنميـــة مرتبطـــة بتحســـين وضعهـــا الاقتصادي والاجتماعي وأيضا الثقافي، فالدور البارز لها لا ينحصر من خـــلال النظـــر إليـــه مـــن محور واحد، حيث لا يجب الحكم على نجاح المـــرأة ورقـــي مكانتـــها الاجتماعيـــة مـــن خـــلال منظور واحد فالأمر أكثر عمقًا وأشمل وأعم من ذلـــك بكثير.

وعليه يمكن القول إن مستوى مساهمة المـــرأة في عمليـــات التنميـــة يـــرتبط بنضـــوج البناء الاجتماعي والسياسي من خلال الـــبرامج التخطيطيـــة للعمليـــة التنمويـــة، حيـــث يتضـــح وجود بعض الصعوبات على أرضية الواقـــع تحـــول دون مســـاهمتها في تنميـــة مجتمعهـــا، والـــتي تتمثل في الصعوبات الذاتية والأسرية والمجتمعية، وبالتالي تعمل علـــى إضـــعاف محدوديـــة دورهـــا التنموي، بل وقد تعمل على إزاحتها في أغلب الأحيان.

وتأسيسًا على ذلك فإن هذه الدراســـة تســـعى إلى التعـــرف علـــى تلـــك العوامـــل المؤثرة التي تحول دون تمكين المرأة من المساهمة الفعالة في عمليات التنمية في المجتمع المصري.

ثانيـــاً: مشكـــلة البحـــث:

تدور إشكالية البحث حول سؤال وهو التعرف على العوامـــل المـــؤثرة علـــى إســـهام المرأة المصرية في تنمية مجتمعها، فهناك نوعا مـــن التمييـــز الاجتمـــاعي، كـــون النســـاء يـــواجهن قدرًا من عدم المساواة، فلا تزال المرأة بعيدة في الحياة العامة والمدنية عـــن المســـاواة الكاملـــة مـــع الرجل، على صعيد المشاركة في الحياة الاجتماعية، كمـــا لا يـــزال دورهـــا ضـــعيفًا في مختلـــف الجوانب مثل الجوانب (الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافيـــة، وفي المجـــالات التنمويـــة الأخـــرى)،

كما أن السلطة الوطنية والمنظمات الأهلية لم تقم ببلورة وتطوير سياسات تنموية اجتماعية في القطاعات المختلفة من شأنها تقوية وتمكين المرأة، وزيادة مشاركتها في صنع القرار الوطني العام بين الرجل والمرأة، وتشريع ذلك بسن قوانين وسياسات ملائمة.

ومن الجدير بالذكر أن المسائل المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال ذات أهمية بالغة في جدول أعمال مؤسسات المجتمع لتحقيق مستوى أفضل في الإنتاج، وخصوصًا المؤسسات النسوية. فقد أصبح دور المرأة أمرًا ضروريًا في العملية التنموية، إلا أن وضع النساء المصريات يتسم بالتناقض، ووفقًا لتقديرات السكان في ٢٠٢٣/١/١م بلغ عدد السكان المصريين بالداخل (١٠٤,٥ مليون نسمة)، حيث مثلت الإناث منهم ٤٨,٥ مليون نسمة، وبلغت نسبة النوع ١٠٦%، (أي أن هناك ١٠٦ ذكور لكل ١٠٠ أنثى)، هذا ما أشار إليه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

وأوضحت نتائج تعداد مصر عام ٢٠١٧ م أن حوالي ٣,٣ مليون أسرة ترأسها نساء بما يعادل حوالي ١٤% من الأسر في المجتمع المصري. وعند دراسة التوزيع النسبي للنساء رؤساء الأسر وفقًا للحالة التعليمية، حيث نجد أن ٥٩% من هؤلاء السيدات أميات و٥% منهن يقرأون ويكتبونا، ولكن لم يحصلن على أية مؤهلات. كما أن ١٤% منهن حصلن على مؤهل متوسط فني، وحوالي ٩% منهن حصلن على مؤهل جامعي أو أكثر. كما أن حوالي ٧٠% من النساء رؤساء الأسر أرامل والأكثر غرابةً أن ١٧% منهن متزوجات و٧% مطلقات و٦% منهن لم يسبق لهن الزواج (النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧م). حيث تشير نتائج دراسة ماهر الضبع (٢٠١١م) إلى أن التعليم يعد من أهم المؤشرات الثقافية للتهميش سواء تعلق الأمر بعدم القدرة على مواصلة التعليم، ويكون ذلك بسبب تسرب الإناث من المدارس، أم بسبب عدم تساوي الفرص بين الإناث والذكور في التعليم. وقد نادى أنصار حقوق المرأة في المجتمع بإلزامية تحسين المستوى التعليمي لديها – حسب رأيهم – لكي تكون الأكثر إدراكًا لحقوقها الإنسانية والأكثر شجاعة في المطالبة بها.

وتُؤكد معظم المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين تدنِّي ترتيب مصر فيما يتعلق بالمشاركة والفرص المتاحة للنساء. بالنسبة لمشاركة المرأة في سوق العمل تشير كافة الدراسات المسحية إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، فقد بينت نتائج

دراسة (حنان الشهيري، ٢٠١٩م) افتقار مكان العمل للاستراحات الخاصة بالعاملات وأماكن حضانة الأطفال، وقد بلغت نسبة المرأة من العاملين بالحكومة والقطاع العام٣٠,٩% في عام ٢٠٢٠م. ووصلت إلى١٥,٢% في عام ٢٠٢١م. وتبلغ نسبة المرأة في الوظائف الإدارية٥٠,٤%، وذلك أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٣٢% في عام ٢٠٢١م. وبلغت نسبة المرأة من المستثمرين بالبورصة المصرية ٢٩% في فبراير ٢٠٢١م، وتبلغ نسبة المرأة من المستفيدين من القروض متناهية الصغر٦٢% حتى عام ٢٠٢٠م. و٤٦% من المستفيدين من برامج جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، المتوسطة والمتناهية الصغر نساء حتى مايو ٢٠٢١م.

وطبقا لنتائج المسح التتبعي لسوق العمل.. فإن هذه النسبة قدرت عام ١٩٩٨م بـ ٢١% وارتفعت إلى ٢٧% في عام ٢٠٠٦ م ثم تراجعت إلى ٢٣،١% في ٢٠١٢م، وتراجعت النسبة لتصل إلى ٢٠% في عام ٢٠١٨ م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٧م). ووفقًا للبيانات الأولية لبحث القوى العاملة عام ٢٠٢٠م، بلغت مساهمة المرأة في قوة العمل ١٤,٣% من إجمالي قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) مقابل ٦٧,٤%. كما أوضحت رئيسة المجلس القومي للمرأة أثناء الحديث عن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة أن نسبة المرأة في عام ٢٠٢٣م، ما زالت حرجة في سوق العمل، لافتة إلى أن الدراسات تشير إلى أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ولاسيما في القطاع الخاص، تساهم بزيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٣٤%، مضيفة أنه في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية يتعين على القطاع الخاص التحرك بصورة مختلفة عبر إتاحة فرص عمل للمرأة. أما بالنسبة لمعدل البطالة في المجتمع المصري ففي عام ٢٠١٥م بلغ معدل البطالة للإناث ٢٤،٢% مقابل ٩،٤% للذكور، وفي عام ٢٠١٨ م بلغ ٢١،٤% للإناث مقابل ٦،٨% للذكور. وفي عام ٢٠١٩م بلغ معدل البطالة للإناث ٢١،٧% مقابل ٤,٨ % للذكور. أما في عام ٢٠٢٠ م قد بلغ معدل البطالة للإناث ١٧,٧% مقابل ٦,٠% للذكور، مشيرة إلى أن نسبة الإناث المشتغلات (١٥ سنة فأكثر) ١١،٨% مقابل ٦٣,٤% للذكور (بحث القوى العاملة عام ٢٠٢٠م). وفي عام ٢٠٢١م بلغ معدل البطالة لدى المرأة ١٦%، ما يشكل انخفاضا من٢٤,٨% في عام ٢٠١٤ م، وبلغ معدل البطالة لدى الرجل٥,٦% في عام ٢٠٢١م. (المجلس القومي للمرأة، مارس ٢٠٢١م). وهو ما يؤكد الفجوة بين ما حققته المرأة في مجال التعليم وفي التشغيل.

ثالثـًا: أهــداف البحــث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التالي: "الكشــف عــن العوامــل الــتي تــؤثر على إسهام المرأة المصرية في تنمية المجتمع المحلي".

ويندرج عن هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية وهي كالتالي:

١. التعرف على دور الموروثات الثقافية في ترسيخ مفهوم الذكورية في المجتمع المحلي.
٢. استكشاف العوامل الاقتصادية المؤثرة على إسهام المرأة المصرية في تنمية المجتمع المحلي.
٣. تحليل مدى تأثير وسائل الإعلام إيجابًا وسلبًا على مساهمة المرأة في المجتمع المحلي.
٤. التعرف على طبيعة العلاقة بين المرأة ونظيرتها.
٥. تحديد السياسات والتشريعات الخاصة بتعزيز دور المرأة في المجتمع.

رابعًا: أهمــية البحــث:

بناء على ما سبق تتحدد أهمية الدراسة فيما يلي:

أ- الأهمية العلمية:

١- تتضح أهمية الدراسة من محاولة التعرف علــى العوامــل المــؤثرة علــى إســهام المرأة المصرية ومعرفة العقبات التي تقف حائلًا أمامها وبين تحقيقها لتنمية المجتمع.

٢- تكتسب الدراسة أيضاً أهميتها من خــلال ســعيها لمعرفــة التنــاول الإعلامــي لصورة المرأة ولمساهمتها سواء كانت إيجابية أو سلبية.

٣- يقدم هذا الموضوع بحث علمي هادف لخدمــة المجتمــع وهــو ســعيه لمحاولــة التعرف على السياسات والتشريعات الخاصة بتعزيز دور المرأة في المجتمع المصري.

ب- الأهمية المجتمعية:

١- تنبثق أهمية الدراسة من ارتباطها بــالنمو المجتمعــي والتقــدم في شــتى مجالاتــه وتنمية شئون المرأة للنهوض بها وتمكينها من أداء أدوارها في المجتمع.

٢- لفت انتباه الجهات الحكومية المختصة بتعزيز دور المرأة في المجتمع من حيث إدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة، وضع برامج عمل مشتركة بين قطاعات المجتمع، للارتقاء بأحوال النساء في مصر.

٣- تفتح هذه الدراسة مجالاً خصبًا أمام مزيد من الأبحاث حول العوامل المؤثرة على إسهامات المرأة وتنمية مجتمعها والتي تتطلب البحث والدراسة بصورة أكبر مما هي عليه.

خامسـًا: مفاهـيم البحـث:

أولاً: مفهوم التنمية:

- عرفها محمد عاطف غيث بأنها "التحريك العلمي لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير المرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها".
- ويعرفها محمد منير حجاب "التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرًا أساسيًّا في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا تغييرًا نوعيًّا وكميًّا في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإدارية (محمد منير حجاب٢٠٠٠، ص١٧).
- تشير التنمية في تقارير الامم المتحدة وفى الفكر الاقتصادي الغربي بشكل خاص وبخاصة في الخمسينات والستينات من هذا القرن على أنها تعنى بشكل أساسي تحقيق النمو المستمر في الناتج القومي الإجمالي وما ينتج عنه من نمو مستمر في معدل الدخل الفردي الإجمالي. (خميس، ٢٠٠١، ص٢٣).

(التعريف الإجرائي للتنمية):

التنمية تعني توفير الوسائل والأساليب لكل فرد سواء كان ذكرًا أو أنثى للحصول على فرص متساوية ومتكافئة لتحقيق التوزيع العادل بين مختلف فئات المجتمع، فكلما ارتفعت المستويات التعليمية والمعيشية والمهنية سوف تحدث التنمية بشكل أوسع في الحياة العامة.

ثانيـــاً: مفهـــوم المجتـــمع المحـــلي:

- يعرفه أحمد زكي بدوي أنـــه: مجتمـــع صـــغير يشـــترك أعضـــاؤه في مســـرات الحيـــاة ومتاعبها، ويقوم على أساس صلات القرابة والتقاليد والتماسك بـــين أعضـــائه ويســـود في المناطق الزراعية (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢، ص١٧٣).
- ويشير مفهوم المجتمع المحلي بشكل عام إلى مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويكونون فيما بينهم وحـــدة اجتماعية ذات حكم ذاتي، تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها ومن أمثلة المجتمع المحلي: المدينة، والقرية، والحي، وغيرها (المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص٧٣).

(التعريف الإجرائي لمفهوم المجتمع المحلي)

المجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في منطقة محددة، ويتشاركون العديد من الممارسات الحياتية، والأنشطة المتنوعة، كالأنشطة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتجمعهم نسيج اجتماعي موحد، وتسود فيما بينهم قيمٌ عامة ينتمون إليها.

ثالثـــاً: مفهوم النوع الاجتماعي:

- إن مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني تم تعريفها وفـــق مرادفات قد لا تعكس حقيقتها في كثير من الأحيان، إذ في البداية تمت ترجمة هذا المصـــطلح بكلمة "جنس" وكل ما يرتبط بالذكورة والأنوثة، وفي اللغة يشير إلى تصنيف الأسماء إلى فئات تسمى تقليديًّا: المذكر، أو المؤنث، أو المحايد. (سيمور١٩٩٨، ص ٧٢٢).
- وفي علم الاجتماع كلمة نوع اجتماعي "جندر" تستعمل الآن كمفهوم فكـــري ذي معـــنى محدد، ففي معناه الجديد يجسد المفهوم التعريف الثقافي الاجتماعي للرجل والمرأة أو الطريقة التي تميز بها المجتمعات عبر تحديد أدوار اجتماعية مختلفة لكل منهما. فالنوع الاجتماعي "الجنـــدر" يستخدم كأداة تحليلية لفهم الحقائق الاجتماعية (ارتون، وآخرون، ٢٠١٤، ص٧).
- ويقصد به أيضا "تحديد الأدوار الاجتماعية للجنسين، والـــذي يـــتم حســـب منظومـــة المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية في حقبة زمنيـــة محـــددة أي أن الفروقـــات الـــتي تحدد بين كل من المرأة والرجل، تنقسم إلى فروقات أصـــولها بيولوجيـــة والكـــثير منـــها

ذو أصل اجتماعي ثقافي، وبالتالي يمكن أن تختلف من مجتمع لآخر، أو تتغير في كل حقبة تاريخية (أميمة أبو بكر، ٢٠٠٢، ص١٠٣).

(التعريف الإجرائي للنوع الاجتماعي):

هو العلاقة التي يحددها المجتمع وتكون مبنية على السلطة والتبعية ويسمح بالتفريق بين ما ينسب اجتماعيا لهوية الفرد، رجلا كان أو امرأة، على أساس المميزات الفسيولوجية، البيولوجية ويخص النوع الاجتماعي طريقة تفكيرنا، كيف نشعر بذاتنا، وما هي الأشياء التي نظن بأننا نستطيع أو لا نستطيع أداءها كوننا رجل أو امرأة وذلك بسبب تحديد وتعريف المجتمع لمصطلحي الأنوثة والرجولة.

رابعًا: مفهوم الدور الاجتماعي:

- الدور الاجتماعي هو تتابع نمطي لأفعال متعلمة يقوم بها فرد من الأفراد في موقف تفاعلي، والأدوار الاجتماعية أدوار جاهزة تحددها الثقافة التي ينشأ فيها الفرد (معجم المصطلحات النفسية والتربوية، ١٩٧٩، ص١٩٠).
- تعريف: " تيودر ساربن " Theodere R. Sarbin " الدور هو نمط الأفعال أو التصرفات التي يتم تعلمها أما بشكل مقصود أو بشكل عارض والتي يقوم بها شخص ما في موقف يتضمن تفاعلاً".
- تعريف "أحمد عزت راجح" "الدور هو نمط السلوك الذي تنتظره الجماعة وتتطلبه من فرد له مركز معين فيها وهو سلوك يميز الفرد عن غيره ممن يشغلون مراكز أخرى".

(التعريف الإجرائي للدور الاجتماعي)

هو تصرفات وسلوكيات كل شخص وتتمركز هذه الأدوار حول تعريف الشخص الذي يتلقاه من المجتمع بكونه ذكر أو أنثي وكذلك يصف المجتمع الأفعال بكونها ذكورية أو أنثوية، وتختلف تفاصيل هذه الأدوار المتوقعة من نوع معين باختلاف الثقافات.

سادسـًا: النظـريـات:

تمت الاستعانة بثلاث نظريات وهما:

-النظرية النسوية
- نظرية العنف الرمزي
-نظرية الدور الاجتماعي

أولاً: النظرية النسوية Feminist Theory:

النظرية النسوية هي النظرية التي تسعى للكشف عن الآلية التي تتم بها هيمنة الرجال على النساء، ويمكن اعتبار النظام الأبوي الأيدولوجية الأكثر تغلغلاً في حضارتنا التي تركز على مفهوم القوة، وهي ذات الإيديولوجية التي يمكن اعتبارها المصدر الأول للسيطرة على النساء وقمعهن (حسين المناصرة ٢٠٠٧م، ص٩٩).

وتُعد النسوية حركة تدعو إلى حصول النساء على حقوق اجتماعية واقتصادية وسياسية، وعلى فرص متساوية لتلك التي يمتلكها الرجال، وهي كذلك نموذج للوضع الاجتماعي – مستوى مثالي – أو منشود من الكمال لم يتم تحقيقه في العالم بعد (ويندي كيه ٢٠١٠، ص ٢٢).

ثانيًا: نظرية العنف الرمزي لبيير بورديو:

العنف الرمزي هو مصطلح صاغه بيير بورديو Pierre Bourdieu (١٩٣٠-٢٠٠٢)، عالم الاجتماع الفرنسي المعروف في القرن العشرين، وظهر في أعماله في وقت مبكر من السبعينيات، حيث بذل بورديو جهودًا للتأكيد على أن العنف الرمزي ليس عملاً عمدًا من قبل قوة مهيمنة، بل هو تعزيز غير واعي للوضع الراهن الذي يُنظر إليه على أنه ''القاعدة'' من قبل أولئك الموجودين داخل تلك الطبقة الاجتماعية.

يعرف بورديو وجان باسرون العنف الرمزي في كتابهما "بأنه ممارسة المسؤولين في المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والسياسية للعنف في ضوء سلطاتهم الشرعية على الأفراد، بهدف السيطرة عليهم والتحكم بحياتهم، بطريقة معينة بما يناسب أفكارهم وأهدافهم ومعتقداتهم الخاصة"، كما

قال: "أنه القدرة على فرض دلالات ومعانٍ معينة بوصفها شرعية، وإخفاء علاقات القوة التي تمثل الأساس الذي ترتكز عليه هذه القدرة" (بارسون، ٢٠٠٧، ص ٦).

ثالثًا: نظرية الدور الاجتماعي Social Role Theory:

ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين إذ تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقته الاجتماعية تعتمد على الدور الذي يلعبه داخل المجتمع، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع.

ترجع جذور نظرية الدور إلى جهود "جورج هربرت ميد"، وذلك في خمسينات القرن العشرين. بيد أن هناك جهودًا أخرى ساهمت بشكل آخر في صياغة هذه النظرية (تيرنر، ٢٠٠٠، ص٢٣٦).

سابعـًا: الدراسات السابقة:

المحور الأول: دراسات اهتمت بالعوامل المؤثرة على المرأة بوجه عام:

جاءت دراسة "أسماء أحمد عبد الله يوسف" (٢٠٢١) والتي بعنوان: تأثير التنشئة الاجتماعية على تكوين الصورة الذهنية عن المرأة "دراسة ميدانية في أنثروبولوجيا التنمية"، بهدف التعرف على تأثير وسائط التنشئة الاجتماعية في تكوين الصورة الذهنية عن المرأة، والتعرف على أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر شيوعا مع الإناث في مجتمعي الدراسة، وإلقاء الضوء على الرؤية المستقبلية للصورة الذهنية للمرأة، والتعرف على آليات تطوير الصورة الذهنية عن المرأة في مجتمعي الدراسة، واستعانت الباحثة بالمنهج السوسيوأنثروبولوجى والمنهج المقارن.

أما فيما يتعلق بأدوات الدراسة والتحليل اعتمدت الدراسة على الملاحظة بالمشاركة ودليل العمل الميداني، والاستبيان، والجماعات البؤرية كأدوات جمع بيانات للتحليل الكمي والكيفي، وتوصلت إلى أهم النتائج ومنها تطور الوعي في أسر عينة الدراسة المصرية والمغربية عن المرأة، وعدم وجود تمييز بين الإناث والذكور في أغلب الأسر.

بينما كشفت دراسة "محمد عاطف محمد العكر" (٢٠٢٠)، والتي بعنوان: التحديات النفسية والاجتماعية التي تواجه المرأة الإدارية في جامعة الأقصى، عن التحديات النفسية والاجتماعية التي تواجه المرأة الإدارية ومدى تأثير تلك التحديات على عملها داخل المنزل وخارجه ومعرفة التحديات المتعلقة بالمسؤوليات المنزلية وبرعاية الزوج والأبناء والمتعلقة بالواجبات الاجتماعية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الاجتماعي، وتكونت عينة الدراسة من (٤٠) من الإداريات في جامعة الأقصى، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نسبة التحديات التي تواجه المرأة الإدارية بلغت (٧٩،٥%) وهو مستوى عال، وأن نسبة التحديات التي تواجه المرأة الإدارية المتعلقة بالتحديات المتعلقة برعاية الأبناء (٨٠,٨%) وهو مستوى عال، وأن نسبة التحديات التي تواجه المرأة الإدارية المتعلقة بالتحديات المتعلقة برعاية الزوج (٨,٧٨%) وهو مستوى عال، وأن نسبة التحديات التي تواجه المرأة الإدارية المتعلقة بالتحديات المتعلقة بالمسؤوليات المنزلية (٧٨،٧%) وهو مستوى عال.

بينما ركزت دراسة "لوقا فيبي" (٢٠١٩)، والتي بعنوان: المرأة الريفية في مصر: الفرص ونقاط الضعف، حول المرأة الريفية حيث إنها تعمل في كثير من الأحيان في رعاية الماشية، وفي المشاريع المنزلية غير الزراعية، والعمل المنزلي. تتمتع النساء الريفيات بأنماط مميزة من تكوين الأسرة، مع معدلات أعلى للزواج المبكر مقارنة بالنساء الحضريات ومعدلات خصوبة أعلى على الرغم من أن مواقف الأدوار الجنسانية كانت منصفة في بعض النواحي، مثل المساواة بين الجنسين في التعليم، فقد أظهرت جوانب أخرى، مثل المواقف تجاه العمل والعنف المنزلي. وهدفت إلى معرفة حياة وسبل عيش النساء الريفيات في مصر. حيث تتمتع المرأة الريفية بمشاركة اقتصادية أقل، بالمقاييس القياسية، من المرأة الحضرية أو الرجل. إضافية للمشاركة الاقتصادية ووجدت أن التدابير القياسية قللت إلى حد كبير من أهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية. سمحت لنا هذه الإجراءات الإضافية أيضًا بتحديد طبيعة مساهمات المرأة في الاقتصاد والمجتمع بشكل أفضل.

وكشفت دراسة "سناء إبراهيم محمد عبد الله شلبي" (٢٠١٨)، والتي بعنوان: المرأة والقيادة الإدارية في المنظمات الحكومية المصرية، عن التطورات والتغيرات التي طرأت حديثًا على المجتمعات والسياسات العامة، والتي أثرت في مكانة المرأة الاجتماعية والعلمية والتحولات الإيجابية في اتجاهات أفراد المجتمع نحو المرأة ومكانتها وتهدف الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تحد من فرص تولي المرأة الوظائف القيادية، في المنظمات الحكومية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف خصائص الظاهرة من خلال

جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وأداة دليل المقابلة المتعمق، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تعتبر فرص تولي المرأة الوظائف القيادية، بفضل دعم القيادة السياسية التي حاولت بكل شكل من الأشكال مكافأة وتقدير المرأة، تعتبر الثقافة المجتمعية والتأويل المتعسف لأحكام الدين من أهم المعوقات التي تقلل من فرص تولي المرأة الوظائف القيادية، بالرغم من أن البيئة التنظيمية قد تبدو بيئة ممكنة للمرأة، إلا أن الثقافة التنظيمية وما ينتج عنها من تصورات خاطئة عن المرأة تجعل الأفضلية لاختيار الرجل في تولي المناصب القيادية على حساب المرأة.

بينما سعت دراسة "هناء حسن البدري" (٢٠١٦م)، والتي بعنوان: المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية، حول التعرف على مدى مساهمة المرأة في عملية التنمية الاجتماعية من خلال المنظور الاجتماعي والثقافي باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وتمثلت أهداف تلك الدراسة في تحديد المصطلحات والمفاهيم المهمة في موضوع الدراسة هذا (تمكين المرأة، الدور، التنمية، التنمية الاجتماعية) والمفاهيم التي تدخل ضمن موضوع التنمية وهي (التخلف، التغير الاجتماعي، التحضر)، ومعرفة أهم المعوقات الاجتماعية التي تعيق دور المرأة في التنمية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن العنف ضد المرأة يمثل عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة بينها وبين الرجل في العملية التنموية، أيضاً عدم تناسب المجالات الوظيفية المتاحة مع تخصصات المرأة، وصعوبة التزامها بالدوام الكامل وتدخل الرجل في معظم القرارات فضلاً عن تعدد المسؤوليات الأسرية بما في ذلك رعاية الزوج والأبناء. كان أحد مظاهر ضعف إسهام المرأة في العملية التنموية.

المحور الثاني: دراسات اهتمت بمساهمة المرأة في تنمية مجتمعها:

سعت دراسة "دعاء صلاح طاهر محمد" (٢٠٢١)، والتي بعنوان: دور المرأة في التنشئة الثقافية في العاصمة المغربية – الرباط: دراسة في الأنثروبولوجيا الثقافية، إلى توضيح الأساليب والوسائل التي تستخدمها المرأة في التنشئة الثقافية ثم تساؤلات الدراسة وأهم الأساليب والوسائل المستخدمة في التنشئة وهل يمتد دور المرأة في جميع المراحل العمرية للأبناء، ثم تناولت الباحثة أهم الدراسات التي تناولت موضوع التنشئة وأهم المصطلحات والمفاهيم للدراسة ومنها الدور والتنشئة، واستخدمت المنهج التحليلي والمنهج التاريخي

وقسمت الدراسة إلى ستة فصول أهمها الاتجاهات النظرية حيث استخدمت الباحثة الاتجاه النفسي والاجتماعي والأنثروبولوجي. ثم تناولت الدراسة عدد من نتائج أهمها: مساعدة الأطفال على الابتكار ومشاركة الأبناء في التنشئة وتدريب الآباء والأمهات على استخدام أساليب التنشئة الحديثة بما يتواكب مع الأساليب التكنولوجية الحديثة. وابتكار أنواع وأساليب حديثة للتنشئة والموروثات الثقافية ودور المرأة في التنشئة الحديثة.

وسعت دراسة "سلوى السيد عبد القادر" (٢٠١٦م)، والتي بعنوان: الرؤية المجتمعية لتمكين المرأة في المجتمع الحضري: دراسة أنثروبولوجية في التنمية المستدامة، نحو التعرف على آليات تمكين المرأة في المجتمع الحضري وتضمن، التنشئة الاجتماعية، تعزيز القدرات الصحية، التعليم والتعلم وتعزيز القدرات المعرفية. بالإضافة إلى حقوق المرأة والتمكين وفيه، حق المرأة في التعليم، في العمل، في الملكية، الحق في اتخاذ القرار. واستخدمت الدراسة عدة مناهج المنهج التاريخي والمنهج الأثنوجرافي الوصفي، والمنهج التحليلي الباطني والظاهري، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إذا كان كل مجتمع وكل حكومة مسئولة عن ابتكار ما يناسبها من خطط ووضع ما يناسبها من أهداف وأولويات وآليات للتنفيذ، فالجدير بالذكر أيضًا أن من حق كل مجتمع وضع معايير وأسس ومبادئ تمكين المرأة دون أن يغفل تجارب الدول الأخرى التي سبقته في هذا المضمار ودون أن يكون مضطرًا لتنفيذها بحذافيرها.

كما سعت دراسة "رحمن، سلطانة" (٢٠١٢)، والتي بعنوان: تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية، دراسة حالة، إلى معرفة مدى مساهمة جمعية فى تمكين المرأة، وهي منظمة دولية أنشئت فى عام ١٩٥٩ بموجب مجموعة من النساء اللواتى بدأن الأعمال التجارية الصغيرة، وهى تعد واحدة من المبادرات التى تهدف إلى تمكين المرأة، وتخلق وتعزز التآخى وتعزيز الرعاية الشاملة، مقرها فى مومباى ولها ٧٢ فرعا فى جميع أنحاء الهند. وقد تم قياس تمكين المرأة على الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية. تكونت عينة الدراسة من (٦٩) عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدرآباد. وقد استخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة ومن الأدوات استخدمت استبانة منظمة. وقد توصلت إلى النتائج التالية: أن الجمعية أسهمت إيجابًا على المستويات الثلاث نفسًا واجتماعًا واقتصاديًا فى تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من ٣٥٠ من الأميات وشبه الأميات، إذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص، وأظهرت أن النساء الشابات وغير المتزوجات هن الأقل ترددا على المؤسسة.

كما تدور دراسة "زهارا، أبو داود" (٢٠٠٨)، والتي بعنوان: القيادة النسائية وتنمية المجتمع، حول عدم التوازن بين الجنسين للقادة وأصحاب المناصب عبر المجتمع، المجالس والجمعيات المحلية. لم تكن المرأة ناشطة في السياسة المحلية وهي كذلك غير نشطة نسبيًّا في العمليات العامة بسبب المؤسسات والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القيود. ومع ذلك، فإن الزمن يتغير. هناك الآن قبول أن المرأة تستطيع وتلعب دورًا حيويًّا في شؤون المجتمع، ولا سيما في المساهمة في تحقيق أمن المجتمع والتنمية والتقدم. هذه المقالة توثق تجارب ثلاث قائدات في سعيهن لتوحيد وقيادة أقرانهن في تحسين مجتمعات. استخدم هذا البحث النوعي منهجيات مختلفة مثل المتعمق المقابلات والملاحظات وتحليل الوثائق على وجه التحديد، نتائج البحث وصف وتحليل فهم القيادة وأساليبها وأسباب أن تصبح القادة، وحواجز القيادة النسائية والإستراتيجيات التي تستخدمها القيادات النسائية في تطوير المجتمع.

وهدفت دراسة "تراينور" (٢٠٠٦)، والتي بعنوان: النهوض بوضع المرأة فى المجتمع"، إلى التعرف على وضع المرأة فى المجتمع، والكشف عن الوسائل التى تعمل على تحسين حياة النساء والمجتمعات التى يعيشون فيها، والتعرف على الإستراتيجيات اللازمة لتمكين المرأة فى المجتمع. وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت على دليل دراسة الحالة لبعض النساء فى جمعية "ريدهات". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التعليم العالي وتجربة القوى العاملة هى مقدمة قوية للنشاط الذي يحسن حياة النساء والمجتمعات التي يعيشون فيها، كما بينت الدراسة أن اشتراك النساء فى النشاط يحتاج إلى وضع إستراتيجيات تساعدهن على إقامة صلة بين حياتهن وسياسة الحكومة، وأنه لابد من تمكينهن بالأدوات اللازمة لتغيير العالم من حولهن.

ثامنـًا: الإجـراءات المنهجـية:

أولًا: نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية، فهناك أساليب للبحث الميداني تمكن الباحث من فهم ومعرفة ماهية ومظاهر وأنماط المشاكل وكيفية معالجتها، والتي تكون وثيقة الصلة بالسمات والمكونات الثقافية لمجتمع الدراسة من خلال اللقاء مع عينة من عضوات المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسماعيلية، ووصف مكونات هذا المجلس والخدمات التي يقدمها للمترددات عليه من الشاكيات والمتضررات والباحثات عن حلول لمشاكلهن.

ثانيًا: منهج الدراسة:

يعتبر المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة أو الظاهرة لاكتشاف الحقيقة والإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها البحث. ووفقا لذلك اعتمدت الباحثة على مجموعة من المناهج التي تلائم طبيعة هذه الدراسة وهي:

أ- المنهج الأنثروبولوجي The anthropological method:

وهو الطريقة الأساسية في الحصول على المعلومات الخاصة بدراسة ماضي الشعوب وكذلك نظمها الاجتماعية والاقتصادية (سمير سعيد، ٢٠٠٧، ص١٤٠). حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي مع استخدام المقابلات الشخصية، كما تضمنت التقنية الأنثربولوجية لمشاهدة المبحوثين في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتساهم في تحليل ظواهره، لتقديم الوصف الشامل لمجتمع الدراسة حيث تعتبر الدراسات الأنثروبولوجية من العلوم التي تهتم بدراسة الإنسان وعلاقته بالبيئة المحيطة به وتأثيره فيها وتأثره بها. ويعد مفهوم المنهج الأنثربولوجي في الدراسات الاجتماعية هو "منهج وصف الواقع كما هو تماما واستنتاج الدلالات والبراهين من وقائع مشاهدة" (صالح العساف، ٢٠١٠)، حيث إن للمنهج الأنثربولوجي دور واضح في الكشف عن الجوانب المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، مما أسهم في توجيه مسار البحث وإثرائه بالمادة المطلوبة. وذلك من خلال تطبيق دليل المقابلة المتعمق، والملاحظة بالمشاركة حيث ذهبت الباحثة إلى المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسماعيلية موضع الدراسة، وأجرت المقابلات مع مجموعة من العضوات وأثناء إجراء المقابلات لاحظت الباحثة تردد عدد من الشاكيات فأجرت معهم المقابلات واستمعت إلى أحاديثهم ولاحظت سلوكهم العادي ومعرفة تقاليدهم والمشاكل التي يعانين منها، حيث أتاح لها أن تجمع فكرة عامة عن معظم القضايا التي يعانين منها، وطريقة عملهم حتى تجمع فكرة شاملة عن ثقافتهم. مما أسهم في فهم بعض التأثيرات الواقعة على المرأة المصرية في المجتمع المحلي والتي تحد من إسهامها في عملية التنمية، وذلك من خلال تقييم الملاحظات بدقة وعمق أكثر ثم التحليل بعد ذلك. فالباحث الأنثروبولوجي في عمله هذا، يجمع المعلومات، ويحلّلها ويربطها بمعلومات أخرى، عندما يرجع من الميدان، ويخرج منها بنتائج محددة.

ب- منهج تحليل المضمون Content analysis method:

هو منهج يستخدم في وصف محتويات المؤلفات، أو الأقوال، أو الأخبار، أو الصور، أو الأحاديث العلمية، أو الرسائل (المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص٨٨). ويتم ذلك عن طريق تصنيف منظم لسجل الشكاوى في موضوع دراستنا إلى فئات معينة، ثم يعبر عنها بصيغ كمية.

قامت الباحثة بعمل تحليل مضمون سجل الشكاوى الواردة للمكتب، حيث طلبت الباحثة من المسؤولين الاطلاع على السجلات الخاصة بشكاوى المترددات من السيدات والفتيات على المجلس لعرض مشاكلهم، وتوصلت الباحثة إلى معرفة خصائص الشاكيات ومصدر المعرفة بالمكتب، ثم تدرج إلى تصنيف للشكاوى والطلبات، وذلك خلال الفترة الزمنية اعتبارًا من ٢٠٢٢/١/١ إلى ٢٠٢٢/٨/٢٠ بالإضافة إلى رصد لصور المعاناة التي تواجه الشاكيات في المجالات المختلفة، كذلك جهود مكتب الشكاوى بالتعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية الشريكة معه في التصدي للمشكلات التي تواجه المرأة (الشاكية) وتمكينها من حقوقها.

ثالثًا: أدوات جمع البيانات: تمت الاستعانة بالتالي:

أ- طريقة دراسة الحالة: Case Study

ب- الملاحظة المباشرة:Direct observation

ج- دليل المقابلة المتعمق: in-depth interviews

د- دليل تحليل المضمون content Analysis للشكاوى المسجلة بسجلات المجلس

رابعًا: مجالات الدراسة:

أ- المجال الجغرافي: تمت إجراء الدراسة بالمجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسماعيلية.

ب- المجال البشري: أجريت الدراسة على مجموعة من عضوات المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسماعيلية، والتي تضمنت (١٠) عضوات، وهذا يمثل نسبة ٢٥% من حجم

مجتمع البحث الأصلي الذي يبلغ (٤٠) عضوة بالمجلس القومي للمرأة فرع الإسماعيلية، وقد تم اختيار عينة البحث للأسباب الآتية:

١- العينة على قدر عال من الوعي والثقافة.
٢- العينة على دراية كبيرة بمتطلبات التنمية.
٣- العينة على دراية واسعة بقضايا واحتياجات ومشكلات المرأة.

ج- المجال الزمني: تم إجراء الدراسة الفترة من ٢٠٢١/١٢/١م حتى ٢٠٢٣/٢/٢م.

تاسعـًا: النتـائـج والتـوصـيات:

أولاً: نتائج البحث:

اتفقت الغالبية العظمى من المبحوثات بواقع ٩٨% على أن العادات والتقاليد العقيمة والثقافة الشرقية البائسة خاصة فى المجتمعات الريفية والتي قيدت حرية المرأة هي المعوق والتحدي الأكبر لتمكين المرأة حيث يعانى معظم النساء من موروثات ومعتقدات ثقافية مترسخة فى بعض المجتمعات قد تقلل من دور ومكانة المرأة، وتمنعها من تولي المناصب القيادية فى المجتمع. كذلك نظرة المجتمع لها على أنها لا تصلح إلا كزوجة مكانها المنزل ويقتصر دورها على رعاية أبنائها وزوجها فقط. وقد اتفق أكثر من ثلث العينة من المبحوثات على أن الرجل سواء كان (أب – أخ – زوج – عم) هو من يلعب الدور الأساسي في السيطرة على حقوق المرأة، فضلاً عن سخريته منها ونظرته الدونية لها التي ما زالت موجودة لدى العديد من الرجال خاصة في المجتمع الشرقي، "فالأب" مثلاً في بعض الأسر والمجتمعات قد يكون متسلطًا فلا يسمح لابنته بالخروج إلى العمل نهائيًّا، وأما الأزواج فبعضهم يفعل ذلك استنادًا إلى العادات والتقاليد، والبعض الآخر قد يشعر بالغيرة من أن تقلد زوجته أو أخته مناصب وتصبح مستقلة ماديًّا ويكون لها دور فعال داخل الأسرة اعتقادًا منه أن ذلك بمثابة إهانة له وتقليل لدوره وشأنه المعروف داخل الأسرة بصفته رجل. فى حين أكدت مبحوثتان على أن "الأخ" عادة ما يكون أكثر صعوبة في تعامله مع أخته، ولذلك فهو كثيرًا ما يتدخل في شئونها الخاصة ويعيق خروجها إلى العمل، بل وحرمانها من الدراسة أحيانًا. كما ترى معظم المحوثات أن المرأة ذاتها قد تكون معوقًا من معوقات التمكين وذلك برضوخها واستسلامها للواقع خوفًا من كلام الناس أو ما يسمى بثقافة العيب. كما

أكدت أكثر من مبحوثة على أن جميع ما ورد من أسباب (الرجل، المرأة ذاتها، العادات والتقاليد، الدولة) كلها مجتمعة تشكل عائقًا كبيرًا أمام عملية تمكين المرأة سواء اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا أو سياسيًّا.

أوضحت الدراسة أنه لازالت الموروثات الثقافية السلبية تجاه المرأة والتي تدعمها مفاهيم دينية خاطئة من أهم التحديات التي تواجهها المرأة المصرية.

أوضحت الدراسة أن الأمية مازالت تشكل عائقاً دون النهوض بأوضاع المرأة في المجتمع وتفهم حقوقها وأدوارها وواقعها وأهمية تأدية واجباتها على الشكل الأكمل. وتحتاج قضية محو الأمية بين النساء المزيد من الحلول المبتكرة وإلى متابعة فعالة من جانب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بحيث تعتمد على تقييم الجهود السابقة والاستفادة من الخبرات الدولية الناجحة في هذا المجال.

تشير النتائج إلى أن نتيجة للتأخر النسبي في خروج المرأة إلى معترك الحياة العامة، قد أضعف قدرتها التنافسية خاصة في الإطار الاجتماعي حيث لا يشارك الرجل للمرأة في تحمل أعباء الأسرة، الأمر الذي أخل بقدرتها على توزيع الوقت المتاح لها بين مهام العمل ومتطلباته ودورها الأسري.

أوضحت الدراسة أن كثير من النساء ليس لديهم دراية كافية بحقوقهم، مما يبخس من استمتاعهم بحقهم، وهذا ما أكدته احدى اتجاهات النظرية النسوية.

أوضحت الدراسة أن عمل المرأة يؤثر بشكل كبير على تحسين معيشة أسرتها، وأصبح الأمر الآن ليس ترفيهي أو اختياري، بل أصبح عملها جزء أساسي في الأسرة، وذلك بسبب ظروف الحياة والمعيشة الصعبة.

أوضحت الدراسة أن كثير من الأسر تعتمد على عمل المرأة في الأساس، وهذا يرجع إلى عدم تحمل الزوج المسؤولية تجاه زوجته وأولاده وبيته، فلا ينفق عليهم، بل ويكون عالة عليهم أيضًا.

أوضحت الدراسة أن عمل المرأة يقوي من شخصيتها ويجعلها تشعر بالثقة وبقيمتها وان وجودها ذات أهمية بالمجتمع ولها دور مؤثر لخلق حالة توازن في الأسرة.

أوضحت الدراسة أن زوات الياقات البيضاء والزرقاء أن كلاهما يؤثران على تنمية المجتمع على حدة، حيث إن لكل منهم وظيفتهما الضرورية وفقا لطبيعة العمل، كلها بنية مجتمعية متكاملة.

توصلت الدراسة إلى أن التعاون المالي هو أكثر من كونه مجرد نقود يتم وضعها في مصلحة البيت المشتركة، وانما هي رسالة تفهم للوضع الراهن، وبناء مشترك للمصلحة العامة على حساب المصلحة الفردية في الحياة.

أوضحت الدراسة أنه رغم التحول التدريجي لدور المرأة في وسائل الإعلام من حيث التمثيل والمشاركة في صناعة الصورة الإعلامية المناسبة منها وعنها، لم يأخذ صورته النهائية والمقبولة، نتيجة تركيبة بعض المجتمعات المتأثرة بالثقافة التقليدية.

أوضحت الدراسة أن المجلس يقوم بتنفيذ العديد من الحملات التوعوية التي استهدفت النساء والفتيات، وهدف تلك الحملات هو القضاء على الممارسات الضارة كالزواج المبكر وختان الإناث، بالإضافة إلى التوعية القانونية، والصحية، والاقتصادية، والسياسية.

أوضحت الدراسة أن المجلس يقوم بتلقي ودراسة الشكاوى الخاصة بانتهاك حقوق وحريات المرأة وإحالتها إلى جهات الاختصاص، والعمل على حلها مع الجهات المعنية، وتوفير المساعدة القضائية اللازمة.

وتوصلت الدراسة من تحليل المضمون سجل الشاكيات إلى عدة نتائج وهي كالتالي:

– تزايد شكاوى الأحوال الشخصية التي تعكس الخلل والاضطراب الذي أصاب الأسرة المصرية، والذي تبدو مظاهره من خلال ارتفاع دعاوى الطلاق (للضرر) والخلع بسبب ممارسة الزوج السلوكيات غير المقبولة تجاه الزوجة، أو لتهربه من الالتزام بمسؤوليته بالإنفاق على أبنائه، ويرتبط بذلك عدة إشكاليات ترهق المرأة من أجل الحصول على حقوقها الشرعية.

– تعقد إجراءات تنفيذ الأحكام التي تحصل عليها المرأة للحصول على حقوقها سواء النفقة أو تمكين من مسكن الزوجية، أو استرداد منقولات الخاصة بها، وأرجع ذلك إما لعدم معرفة الشاكية (المرأة) بالخطوات والجهات المنوط بها التنفيذ، أو تحايل الزوج وتهربه من التزاماته التي يفرضها القانون، وأحياناً تعمد الزوج في إذلال الزوجة.

– تنامي أعداد شكاوى الحرمان من الميراث، والتي تعكس عدم وعي بعض النساء بحقوقهن الشرعية وكيفية المطالبة بها، بجانب التعصب والتمسك ببعض الأعراف والتقاليد السائدة في بعض المجتمعات التي تنكر على المرأة حقوقها في الميراث، انطلاقا من فكرة الحماية لأموالها وعدم تفتيت ممتلكات الأسرة.

– إجهاد بعض السيدات، خاصة كبار السن وذوي التعليم المنخفض، في إتمام الإجراءات واستيفاء الأوراق المطلوبة لإثبات حقها، نظرا لعدم وضوح التعليمات أو الشروط المحددة لاستحقاق الخدمة لدى بعض الجهات، أو إصدار قرارات تعرقل تيسير الحصول على الخدمة، الأمر الذي يفقد المرأة كثير مما اكتسبته من مزايا وحقوق.

– ما زال العنف يمثل وسيلة التعامل مع المرأة في بعض البيئات، ويمثل العنف الأسري أكثر أشكال العنف الممارس ضد المرأة (زوجة – ابنة) سواء عنف بدني أو نفسي، بحيث ينعكس سلبًا على العلاقة الزوجية والكيان الأسري. وهذه السلوكيات العنيفة نابعة من الثقافة السائدة في مجتمعنا التي تعطي الرجل الحق في فرض سيطرته على المرأة، كما أن له السلطة المطلقة في اتخاذ القرار. وعلى الجانب الآخر، تسهم أساليب تنشئة المرأة في بعض الثقافات، خاصة الريفية والبدوية، في ترسيخ سلوكيات الخضوع والاستكانة وقبول السلوك العنيف من الرجل باعتباره جزء من الممارسات اليومية، فهو أسلوب أو نمط حياة مقبول في هذا الإطار البيئي.

ثانيًا: التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الراهنة من نتائج، تقترح الباحثة بعض التوصيات التي تتعلق بالعوامل المؤثرة على إسهام المرأة في تنمية المجتمع المحلي، وفيما يلي عرض لأهم التوصيات والمقترحات:

١. إعادة النظر في أنماط التنشئة الاجتماعية الموروثة ومضامينها وتطويرها بشكل يؤدي إلى تنمية القيم الإنسانية لدى الذكور والإناث وعلاقات الاحترام بينهما، والعمل على إلغاء الازدواجية بين دور الأسرة كأداة لنقل القيم والتقاليد الموروثة وبين دور المدرسة كأداة للتجديد وتوحيد التشنن القيمي والاجتماعي.

٢. توعية الأباء والأمهات بأهمية التنشئة الاجتماعية السليمة، وبأهمية السماح للأبناء إناثًا وذكورًا باتخاذ القرارات الخاصة بهم وتدريبهم على المشاركة الإيجابية منذ الصغر، لينشأ الفتى والفتاة على المشاركة الإيجابية في صنع القرارات الهامة للأسرة عند الكبر.

٣. ضرورة تفعيل دور المرأة في المجتمع من خلال وسائل الإعلام والجمعيات النسائية وبعض علماء الدين ومراكز البحوث المتخصصة بقضايا المرأة، بهدف إبراز دور المرأة وأهميته، وكيفية رفع مستوى مشاركتها في التنمية والحد من التجاوزات التي تقع عليها في إطار الأسرة أو تهميش دورها في المجتمع.

٤. التأكيد على ضرورة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في المؤسسات العامة والخاصة، وخاصة تلك المتعلقة بالمنافسة على المناصب القيادية وفرص التدريب، بما يضمن ثقة المرأة بنفسها وتقوية مشاركتها في المجتمع حاضرًا ومستقبلاً.

٥. تصحيح الأفكار الخاطئة التي تنال من مكانة المرأة، سواء فيما يتصل بمعتقدات دينية أو غير دينية، أو موروثات يجب تصحيحها ومراجعتها، لأنه عفا عليها الزمن، وعانت المرأة بسبب الاضطهاد والتمييز، والذي ينتج عنه ضيق المعاملة مع نظيرتها.

٦. العمل على تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي لكلا الجنسين بتنشئة الأجيال الجديدة منها وتدريبها على حسن الاختيار وعلى اتخاذ القرار وعلى التعاون بينهما.

٧. إشراك الكوادر النسائية ذات الكفاءة في صياغة القوانين واللوائح بصفة عامة، والمتعلقة بالمرأة بصفة خاصة. بما في ذلك قانون العمل الموحد الجديد والتعديلات في قانون الجنسية وفي قانون العقوبات وفي غيرها من التشريعات.

٨. التركيز في حملات التوعية لمحاربة العنف والاعتداءات المستهدفة للمرأة، بكافة أشكالها كالاعتداءات الجسدية والجنسية والنفسية والاقتصادية والأسرية، بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحرية.

عاشرًا: مراجـــع البحـــث:

١. أميمة أبو بكر، شيرين شـــكري. (٢٠٠٢). المـــرأة والجنـــدر. إلغـــاء التمييـــز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين. دار الفكر. دمشق.

٢. البدري، هنـــاء حســـن. (٢٠١٦). المعوقـــات الاجتماعيـــة لـــدور المـــرأة في التنمية الاجتماعية. دراسة اجتماعية ميدانية لمجموعة مـــن الموظفـــات في مدينـــة الديوانيـــة. كليـــة الآداب. جامعة القادسية.

٣. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ٢٠١٧.

٤. العســـاف، حمـــد بـــن صـــالح. (٢٠١٠). المـــدخل إلى البحـــث في العلـــوم السلوكية. مكتبة العبيكان. الرياض.

٥. العكر، محمد عـــاطف. (٢٠٢٠). التحـــديات النفســـية والاجتماعيـــة الـــتي تواجه المرأة الإدارية في جامعة الأقصى. مركز دراسات المرأة. الجامعة الإسلامية. فلسطين.

٦. المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية: إعـــداد نخبـــة مـــن أســـاتذة قســـم علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية.

٧. المناصـــرة، حســـين. (٢٠٠٧). النســـوية في الثقافـــة والإبـــداع. دار عـــالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. الأردن.

٨. المجلس القومي للمرأة، التمكين الاقتصادي المرأة المصـــرية مـــا بعـــد جائحـــة كوفيد -١٩، مارس ٢٠٢١م.

٩. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشأة لعام ٢٠١٧.

١٠. إيمي إس، وارتون. (٢٠١٤). علـــم اجتمـــاع النـــوع. مقدمـــة في النظريـــة والبحث. ترجمة هاني خميس. المركز القومي للمترجمة. القاهرة.

١١. بحث القوى العاملة ٢٠٢٠.

١٢. بيير، بورديو. (١٩٩٤). العنف الرمزي. بحـــث في أصـــول علـــم الاجتمـــاع التربوي. المركز الثقافي. بيروت.

١٣. بيير بورديو، وجان كلود باســـرون (٢٠٠٧م). إعـــادة الإنتـــاج في ســـبيل نظرية عامة لنسق التعليم. المنظمة العربية للترجمة. بيروت.

١٤. تيرنر، جوناثان. (٢٠٠٠)، ترجمة: محمد ســـعيد فـــرح. بنـــاء نظريـــة علـــم الاجتماع. ط٢. منشأة المعارف. الإسكندرية.

١٥. حجاب، محمد منير. (٢٠٠٠). العالم والتنمية الشاملة. ط٢. دار الفجر. القاهرة.

١٦. خميس، مجد الدين. (٢٠٠١). الدولة والتنمية في إطار العولمة تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها. ط٤. دار المجد، الأردن.

١٧. زكي بدوي، أحمد. (١٩٨٢). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي فرنسي عربي. مكتبة لبنان.

١٨. زيدان، محمد مصطفى. (١٩٧٩م). معجم المصطلحات النفسية والتربوية ط١. دار الشروق. المملكة العربية. السعودية.

١٩. شلبي، سناء إبراهيم. (٢٠١٨). "المرأة والقيادة الإدارية في المنظمات الحكومية المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية". المجلد التاسع، العدد٣. كلية التجارة. جامعة قناة السويس. الإسماعيلية.

٢٠. مجازي، سمير سعيد. (٢٠٠٧). معجم مصطلحات الأنثروبولوجيا والفلسفة وعلوم اللسان والمذاهب النقدية والأدبية. ط١. دار الطلائع للنشر والتوزيع. القاهرة.

٢١. طاهر، دعاء صلاح. (٢٠٢١). "دور المرأة في التنشئة الثقافية في العاصمة المغربية – الرباط، دراسة في الأنثروبولوجيا الثقافية"، رسالة ماجستير. كلية الدراسات الإفريقية العليا. جامعة القاهرة.

٢٢. عبد القادر، سلوى السيد. (٢٠١٦). "الرؤية المجتمعية لتمكين المرأة في المجتمع الحضري: دراسة أنثروبولوجية في التنمية المستدامة". معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة.

٢٣. ويندي كيه، وآخرون. (٢٠١٠م). النظرية النسوية مقتطفات مختارة. ترجمة عماد إبراهيم. الأهلية للنشر والتوزيع. الأردن.

٢٤. يوسف، أسماء أحمد عبد الله. (٢٠٢١). "تأثير التنشئة الاجتماعية على تكوين الصورة الذهنية عن المرأة في جامعة القاهرة بمصر وجامعة الحسن الثاني بالمغرب، دراسة ميدانية في أنثروبولوجيا التنمية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة.

25- Semor, Xavier de Souza.(1998): Evidence on the Social Effects of Community Development Corporation. Community Development Research Center.